فيلزم المضارع بها اى بان المضمرة بعد الامر لفظا
بدون الفاء نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك فان
المطلوب بزرنى فى الزيارة وفائدة الاكرام وهى تصلح
للسببية له وقصدا وذاتها فقدر ان مع الفعل المأخوذ
من زرنى فى فعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد الطلب
او تقدير ما نحو الاسد الاسد تنج ويجوز بعد اسم
فعل نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو
غفر الله لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدهما
عند الجمهور لان معنى الامر كاف فى الجزم تخلو فى النصب
فانه يكون بحرف الغاء وما بعده قد يرتفع فلا يكون
وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من صريح الامر
ونحو دليلا على اضمار ان فلا بد من صريح الامر
ونحو تقوية لمعنى الغاء وكذا بعد سائر ما ذكر فان
المضمرة غير النفى فانه غير لا انشاء فلذا ينسبك بمعنى الشرط
ولما فرغ من الاسماء عما اذا ان يشرع فى القياسى فقال
والعامل القياسى مبلا يتوقف اعماله نصوص
على السماع بل يمكن ان يذكر له بنيا عمله قاعدة كلية
اى قضية كلية يعرف منها احكام جزئياتها موضوعها

بان يحعل ذلك الجزئى موضوعا والصغرى وتلك
القاعدة كبرى موضوعها غير محصور افرادها فى عدد
يحال فى الاستماع كما عرفت ولا يضاها كونه قياسية
اختصاصه ببعض الاحكام مثل كون صيغته سماعية
كما فى الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف
فيه كما فى افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس
وفى معموله بالتقدم والفصل كما فى فعل التعجب
ومثل عدم نصب المفعول به كما فى الفعل اللازم
ومثل الالغاء كما فى افعال القلوب ومثل التعليق كما
فى كاد فعل قلبى ومثل الاحتياج الى منصوب كما فى افعال
الناقصة ومثل عدمه كما فى افعال التامة وغيرذلك
ولا شك ان اعمال كل منها لخصوصه لا يتوقف على
السماع وانما المتوقف عليه بعض الاحكام المذكورة
فلا ينبغى ان تجعل بعضها سماعية كما جعلوا على انه
غير محصورة فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون
المتبعون كثيرا كما ستقف نحو كل صيغة مشتقة ترفع
الفاعل فانها افراد موضوعها وان كانت محصورة